مذكـرة الاتحـاد الوطنى جوابا على رسالـــة
رئيس الد ولـة المؤرخـة فى 23 شتنبـر 1972

يجتـاز المغـرب ازمـة خطيـرة لم يسبـق لهـا نظيـر . فكل الفئـات الاجتماعية فى المدن كما فى البوادى ، تعرب عن قلقهـا العميق ازاء مستقبـل البلاد القريـب .

ان هـذه الوضعية تجعل فى ازمـة ثقـة ، فالشعب المغربى - وبخاصة الطبقات الاكثر حرمانـا منه ، والتى تشكل الاغلبية الساحقة من السكان - قد فقد الثقـة فى النظام السياسـى والاقتصادى والاجتماعـى والثقافـى ، الذى ساد البلاد منـذ ازيد من عشـر سنوات ، والذى يتحمل وحـده مسؤولية الوضعية المتدهورة التى يعيشهـا ويعانـى منها الجميـع .

وليس هناك من سبيل لاعطـاء نوع من الاعتبار لخطب ووعوه الحاكميـن الا بتغيير جذرى لمفهوم الحكـم نفسه ولمختلـف مراكز التقريـر . فهذه الخطـب والوعـود اصبحـت تستقبل بحذر بل انها تساهم فى اعطـاء الجماهير المستغلة وعيا اكثر وضوحـا ، بان هذه المناجاة المكـررة باشكال مختلفة حسب الظروف لم تعد تستحق اى اعتبار .

*
* *

ومع ذلك فقبـل محاولتى الانقلاب (فى 10 يوليوز 1971 و 16 غشت 1972) بكثير كانت البوادر الاولى للازمة ملموسـة فى كـل مكان . فاحداث 1965 التى تجمـع خلالهـا فى مختلف مدن المـغرب بكيفية تلقائيـة ، وطيلة عدة ايام ، عشرات الالاف من المتظاهريـن من العمال والطلاب والعاطلين والتلاميـذ والاباء ليعبروا عن يأسهـم وبدينـوا نظام الاستغلال والقمع والرشوة - ان هـذه الاحداث قد كشفـت اذاك عمق التذمـر وسعتـه . ومعروف ان تدخل الجهاز العسكـرى البوليسى كان هو الجـواب الدموى عن المطامـح المشروعة للشعب ، وهو جـواب اسفر عن عـدة عشرات من القتلى .

ان خطورة الساعـة التى تم حولهـا الاجماع فيما يبدو ، ليست مجـرد نتيجـة لـ " حادثة سير " ، بل انهـا تبلور خيبات الامل المريرة التى تراكمـت طيلـة ازيد من عشـر سنوات .

فهنالك بعض المعطيـات التى تبـرز هذه الحقيقـة المأسوية :

- ما يقرب من 5٪ من السكـان يحصلون على 45 الى 50٪ من الدخل الوطنى . وقـد تفاحشت هذه الوضعيـة تفاحشـا كبيرا اثنـاء التصميم الاخير باعتـراف الاوساط الرسمية نفسها . وان التحقيق الاخيـر عن الاستهلاك العائلى الذى يترجـم مفارقات الدخل قد اظهر :

+ ان دخل 10٪ من العائلات الاكثر ثراءا كان سنة 1959 - 1960 يفوق سبع مرات دخل 10٪ من العائلات الاكثر حرمانا ، وبعد اثنتى عشر سنة اصبح يفوق باكثر من 12 مرة .

+ ان مفارقات الدخل فى ما يسمى بالقطاع العصرى للاقتصاد لاتقل اثارة الانتباه . فمن مجموع الاجور الموزعـة ( باستثناء رواتب الموظفيـن ) هنالك 51٪ من الاجيرين لايقتطعون سـوى 17٪ من مجموع الاجـور بينمـا يقتطـع 11٪ زهاء 45٪ من الاجـور الموزعـة .

- وفى مجال التعليم وتكوين الاطر ، فان تأخرنا بالنسبة لبلدان المغرب لم يعد فى حاجة الى تذكير . فبالنسبة المتوسطة للنمو ، ولعدد المدرسين كان طيلة السنوات الاخيرة لايكاد يصل الى 4 و 3٪ فى السنة فى حين انها كانت تتراوح ما بين 7 و 8 ٪ سنويا فى البلدان العربية الاخرى ولنفس الفترة .

واخيرا ، فان نسبة التلاميذ المسجلين على جميع مستويات التعليم بالنسبة لمجموع المواطنين الذين فى سن الدراسة لاتصل الى 21٪ فى حين انها فى بلدان عربية اخرى تتراوح بين 26 و 29٪.

- وفى مجال الشغل ، وبالرغم من ان الاحصائيات الرسمية تظل غامضة فى هذا الباب ، فمن المسلم به ان زهاء 25٪ من السكان القادرين على الشغل يعانون من البطالة . ومع الضغط الديموغرافى ( 5 و 3٪ سنويا ) فان الداء يأخذ ابعادا مفجعة . اما التصميم الجديد الذى يحضر بالنسبة لفترة 73 - 77 ليس له امل فى ازالة الداء بل ولا حتى فى التخفيف منه .

وهل من حاجة الى التذكير بان فئات السكان القادرين على العمل الاكثر تضررا من هذه الوضعية هم الشبان - من 15 الى 24 سنة - الذين يمثلون زهاء 60٪ من العاطلين ؟

وان هذه الاشارات لاتدعى تقديم حصيلة كاملة لعقد كامل من التسيير الحكومى . وقد اتضح اليوم للجميع ان الاقلية المستفيدة من النظام لاتعمل الا على توطيد وضعيتها الاقتصادية على حساب الاغلبية من الشعب ، فلا مراء فى ان الاغنياء لم ينفكوا يزدادون غنى بكيفية مفضوحة ، وبان الفقراء يزدادون فقرا بصورة مأساوية . فصغار الفلاحين والصناع والحرفيون ان ملايين المحرومين لايبلغ مصروفهم اليومى الان درهمين ، فالمستقبل بالنسبة لهؤلاء وفى اطار الهياكل الحالية لايبشر بخير .

*
* *

ومادام الواقع على ما هو عليه بمعطياته الساحقة فان الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية يعتبر ان اية حكومة كيفما كانت مزايا الاشخاص الذين سوف يشكلونها لاتستطيع بداتها ان تأتى بالمعجزات ، ولو للامد المتوسط . فبدون تغيير للهياكل سيكون من العبث ان يجرى اى تقويم للوضعية الراهنة .

وهذا التغيير نفسه للهياكل الذى يتطلب تجنيد الطاقات البشرية والمادية كما يتطلب مفهوما وطنيا جديدا لتراكم الرأسمال والصرفة ، لايتأتى الا بالمساهمة الواعية للجماهير الشعبية بالامر ، فبالمساهمة والحوار بين الحاكمين والمحكومين يمكن ضمان التاييد والدعم الفعال والارادى بل والدعم الحماسى لشعب يكدح - ويعلم انه يفعل ذلك لضمان مصيره من التقدم والعدالة الاجتماعية .

بيد انه للتغلب على الازمة واستعادة الثقة سيكون من العبث كذلك الاعلان " من اعلى " عن ضرورة تغيير الهياكل ومطالبة القاعدة " بان تعطى ثقتها بالنسبة للباقى " . فالبورجوازية الراسمالية والاقطاعية العقارية والمصالح الاستعمارية الجديدة الموطدة بالمغرب ستعرف كيف

تجهض اجمل البرامج الثورية التى تهمل الاعتماد على الارادة الشعبية التى تفصح عن نفسها بوضوح .

انطلاقا من هذا التحليل يعتبر الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ان النظام يقوم على الديموقراطية السياسية الحقة ولو فى بلد متخلف ، هو الضمان الوحيد لبناء ديموقراطية اقتصادية واجتماعية . فممثلو الشعب سوف يكونون آنئذ بالمرصاد لكل ما من شأنه ان يعرقل الاختيارات الاساسية التى نوقشت بحرية وتم تبنيها .

فكيف التغلب ياترى على الحذر والتشكك من جهة واثارة اهتمام الطبقات المحرومة من جهة اخرى اذا لم تتوفر هياكل دستورية وديموقراطية منذ البداية لتفتح المجال للحوار والمنازعة واخيرا المساهمة الواعية فى بناء المصير المشترك ؟ فالشعب المغربى لن يعود حينئذ تحت رحمة الحكم او مادة فى يده بل يصبح الشعب سيد نفسه ، عنه تنبثق السلطة ، شعب قادر على ان يترجم فى الواقع وتحت مراقبته اليقظة الاختيارات الرامية الى تلبية حاجياته الاساسية .

*
* *

فالامر لم يعد يتعلق ، لمواجهة الواقع ، بالاكتفاء بتصحيح خط المسار ، وفى هذا الصدد فان الانتخابات المقررة كتطبيق لدستور 1972 لا تثير اى اهتمام انها تبدو كصيغة جديدة تكرر مشاهد الماضى .

ان توجيها سياسيا جديدا يختلف جذريا عن توجيه الماضى هو وحده الكفيل بجعل الشعب المغربى يستعيد الثقة ويقبل على المستقبل . واكثر من هذا ، فان هذا التوجيه الجديد يجب ان تواكبه تدابير مسبقة ملموسة لاحداث الرجة السيكولوجية التى تتطلبها الظروف .

وهذا الاجراء السياسى هو الاعلان رسميا ان الشعب المغربى سيدعى فى تاريخ محدد لانتخاب مجلس وطنى تأسيسى وتشريعى على اساس الاقتراع السرى العام المباشر .

ويأبى الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية الا ان يؤكد ان اقتراحه لايصدر عن اى تمسك دغوماتيقى بمبدأ المجلس التأسيسى ، بل ان اقتراحه يتجه الى ابراز مغزى سياسى بديهى : وهو ان عهد الحكم المطلق ، او الانتخابات المزيفة قد ولى . وان الحكم بهذا الاجراء السياسى يود اتاحة الفرصة لممثلى الشعب ان يقرروا بكامل السيادة فى المصير الجماعى للامة ، وذلك فى اطار دستورى قبلته الامة بحرية ووعى .

ومن الناحية العملية فان المجلس الوطنى المنتخب سوف يضطلع بمهمتين :

1) مهمة ذات طابع دستورى اذ سيكون على المجلس بادئ ذى بدء ، ان يبت فى مختلف بنود دستور 1972 وخاصة فيما يتعلق منه بميادين التشريع والتنظيم ، وفيما يخص العلاقات بين مختلف السلطات .

2) مهمة تشريعية عادية .

فاذا قبل هذا الاقتراح فى مبدأه فان النقط القانونية التى تبدو ضرورية لتنفيذه سوف تدرس فيما بعد .

وحتى يمكن لهذا المفهوم الجديد للحكم ان يحدث الاثر المرجو فان اجراءات مسبقة يتحتم اتخاذها فى العاجل ، ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال فيما يلى :

(٢) - تطهير الجو السياسى باصدار نصوص تشريعية تقرر العفو العام الذى يشمل الجميع بدون استثناء .

(٣) - الغاء النصوص التشريعية والتنظيمية التى تحد من ممارسة الحريات العامة والخاصة . وفى هذا الاتجاه فان القرارات الادارية التى تقيد وتقمع حرية التعبير باقامتها لرقابة مسبقة ، يتحتم الغاؤها .

(٤) - الغاء الظهائر والقرارات القمعية التى اصدرت ايام الحماية وبقى العمل جاريا بها .

- ايقاف العمل بالنصوص التشريعية التى اتخذت بعد سنة 1962 والتى تعدل القانون الجنائى وقانون المسطرة الجنائية .

وعندما تتخذ هذه التدابير يمكن تكوين حكومة تتمتع بالثقة الشعبية لمدة معينة وبمهام محددة :

ا - تكون مهمتها الاولى السهر على نزاهة انتخابات المجلس الوطنى وسيكون عليها ان تضع قانونا انتخابيا يعكس الارادة الوطنية بدون تحديد او تزوير .

ب - وستمارس السلطة التنظيمية التى تستمدها من الدستور ويتعين عليها خاصة اتخاذ كل الاجراءات لوضع حد للرشوة واستغلال النفوذ وانعدام الكفاية فى التسيير . ويجب ان تصبح الادارات المركزية والمحلية مصالح عمومية فى خدمة المواطنين .

ج - واثناء هذه الفترة الانتقالية وفى انتظار المصادقة النهائية على الدستور فان النصوص التشريعية ستتخذ فى المجلس الوزارى باقتراح الوزير المعنى بالامر .

د - مواجهة الاجراءات الاكثر استعجالا فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخ : . .

- ومن البديهى ان مثل هذه الحكومة المدعوة اساسا الى ترجمة التوجيه السياسى الجديد الى الواقع هى حكومة ذات طابع انتقالى .

فالحكومة التمثيلية التى تعكس الارادة الحقيقية للبلاد هى التى ستنبثق على الانتخابات الجماعية الوطنية وهى التى يمكنها مباشرة بناء ديموقراطية اقتصادية بمساندة التمثيل الوطنى .

تلك هى وجهة نظر الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية .

وعلى اساس هذا المفهوم الجديد للحكم فان حزبنا مستعد لتحمل مسؤولياته لخدمة المصلحة العامة للبلاد ، وفتح الطريق بذلك للديموقراطية والاشتراكية .

حرر بالرباط فى 14 اكتوبر 1972 .

عن اللجنة الادارية للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية

عبدالرحيم بوعبيد